مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

الاندماج المصرفي و ضروراته في العالم العربي

الدكتور نزار قنوع*
الدكتور طرفة شريقي**
رولا غازي إسماعيل***

(تاريخ الإيداع 1 / 12 / 2008. قُبِل للنشر في 2009/2/8)

□ الملخّص □

يعد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة تأثراً بمظاهر العولمة المالية، والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها التحرر المالي، التحول نحو البنوك الشاملة، خصخصة البنوك، إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، التوسع في عملية الاندماج المصرفي.

وانطلاقاً من أهمية هذه العناصر في زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي، كان تطرقنا لموضوع الاندماج المصرفي، محاولين التعرف على ما يتضمنه هذا التعبير الاقتصادي من معنى.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي – الاندماج المصرفي – التملك و الاستحواذ – التحرير المالي

* أستاذ – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
**مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.
***طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (1) 2009

Banking Merger and Its Necessities in the Arab World

Dr. Nizar Kanoua*
Dr. Tarafa Shuraiki **
Roula Ghazee Ismaiel * ***

(Received 1 / 12 / 2008. Accepted 8/2/2009)

□ ABSTRACT □

The Banking sector is one of the most affected activities of financial globalization, whose features can be seen in the dramatic developments and changes in international financial and monetary system, the most important of which are financial liberation, the change towards the global banks, banks' privatization, reconstructing the banking services, and expansion in banking mergers.

By considering the importance of these elements in increasing the competitive power of the banking system, we studied the banking merger, trying to find out all the implications of this economic expression.

Keywords :Banking Sector - Bank Merger- Take over- Acquisition - Financial Liberalization.

* **Professor, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**
** **Assistant Professor, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**
*** **Postgraduate Student, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعد ظاهرة الاندماج المصرفي أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي، فقد أدى انطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار "حمى الاندماج" عالمياً وانخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية المصرفية في صفقات اندماج غير مسبوقة[1] وهكذا فقد أصبح اتجاه البنوك إلى الاندماج فيما بينها (merger) أو إلى تملك بنوك أخر (acquisition; purchase, take-over) ظاهرة عامة في الدول المتقدمة تواكب التطور المستمر في اتساع الأسواق وتحررها من القيود. وقد ازداد هذا الاتجاه الذي يشمل أيضاً الشركات العاملة بالمجالات الأخرى قوةً في السنوات الأخيرة. وظنّ بعضهم بناءً على ذلك أن البنوك قد أصبحت ترى في الاندماج أو التملك هدفاً في ذاته، بافتراض فائدة مؤكدة فيما يتبعها من كبر الحجم واتساع نطاق العمليات جغرافياً أو نوعياً. وعدَّ آخرون هذه الظاهرة تجاوباً مع موجة جديدة سموها (mega mania). في حين رأى بعض المتشككين أن الاندماج والتملك في القطاع المصرفي هما مجرد وسيلتين يبتغي من ورائهما رؤساء البنوك الدامجة أو المشترية تحقيق سمعة أفضل أو دخل أكبر، بل ذهب بعضهم إلى القول إنهما يمثلان محاولة لضمان التدخل الحكومي لإنقاذ البنك عند الفشل، مع الأخذ بالحسبان أن الحكومات لا تسمح بترك البنوك الكبيرة تنهار لما في ذلك من آثارٍ سلبيةٍ واضحةٍ[2].

لكن ظاهرة الاندماج والتملك وما يفترض فيها من تحقيق اقتصاديات الحجم economies of scale، واقتصاديات النطاق economies of scope، كانت وما تزال من وجهة نظر القائمين بها، تمثل إجراءات ضرورية لتعظيم الربح والنفوذ في سوق يتسع باستمرار، وتشتد فيه المنافسة، وتميل فيه أرباح العمليات المصرفية والمالية التقليدية بصفةٍ عامةٍ إلى الانخفاض[2].

أهمية البحث وأهدافه:

يعد القطاع المصرفي دعامة أساسية لبناء الاقتصاديات العربية، بوصفه المنصة التمويلية الأولى و الرئيسة للأنشطة الاستثمارية، وقاطرة النمو الاقتصادي والاجتماعي. و نتيجة للتوسع الكبير في التجارة الدولية و التبادل الاقتصادي بين بلدان العالم و ما يستدعيه ذلك من وجود مصارف ذات قاعدة رأسمالية ضخمة لتقوم بتقديم الخدمات المصرفية اللازمة بكفاءة وفعالية ،إلى جانب تحرر البنوك في ظل العولمة من مفهومها التقليدي لتقوم بكافة الأعمال، والخدمات المصرفية من تمويل، و تجارة، وإسهام وإنشاء وإدارة واستشارات واستثمار وغيرها. كل ذلك جعل من الضروري أن تسعى المصارف الصغيرة إلى الاندماج مع مصارف أخر لتشكيل مؤسسات مالية عملاقة تحاول مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع الاندماج المصرفي من كافة أبعاده وتأثيراته والذي أصبح هو والشمولية المصرفية من وسائل التسلح في مجال العمل المصرفي.

وتتمثل أهداف البحث في التركيز على القطاع المصرفي والدور الكبير الذي يشغله في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على تحقيق الاندماج المصرفي في العالم العربي، وخاصة بالنسبة للمصارف السورية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الإقليمي لما لذلك من أهمية في رفع مستوى كفاءة العمل المصرفي، وزيادة قدرته في مواجهة التحديات العالمية.

فرضيات البحث :

*إن عملية الاندماج و الاستحواذ المصرفي على مستوى القطاعات المصرفية العربية ستكون وسيلة لبناء تكتلات مصرفية عربية كبيرة وقادرة على التعامل مع تداعيات العولمة، و معايير التحرر المالي.

*الاندماج من شانه أن يؤدي إلى خلق مصارف كبيرة قادرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عالٍ.

*الاندماج المصرفي وسيلة من وسائل زيادة القدرة التنافسية في مجال العمل المصرفي.

*نجاح عملية الاندماج المصرفي تشترط الدراسة و التحضير و التنبؤ لواقع المصارف المقبلة على الاندماج.

*الاندماج المصرفي بين المصارف السورية المحلية ،أو بالانتقال عبر الحدود لتحقيق اندماج مع مصارف إقليمية من شانه أن يعمل على زيادة كفاءة و فعالية المصارف السورية.

منهجية البحث:

تمت دراسة موضوع الاندماج المصرفي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض(لمفهوم وأنواع– دوافع–إيجابيات وسلبيات الاندماج المصرفي)، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي وذلك من خلال استخدام المعادلات الرياضية التي تم بوساطتها دراسة تكاليف الاندماج المصرفي، و تقديم البيانات، و المعطيات الإحصائية المتعلقة بعمليات الاندماج الحاصلة على المستوى العالمي و المستوى العربي.

النتائج و المناقشة:

مفهوم الاندماج المصرفي[3]:

هو قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والاندماج والامتزاج والتحالف لتشكيل كيان مصرفي أكبر حجماً وسعةً، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم العائد والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي. ثم إن –الدمج المصرفي– عملية تتم في إطار خطةٍ وبرنامجٍ قياسي له أهدافه المرحلية، وله آثاره ونتائجه بالإضافة لذلك، فإن الدمج المصرفي لا يحدث عشوائياً أو ارتجالياً بل هو نتيجة دراسة شاملة متكاملة. وإن الاندماج المصرفي في الفكر الحديث، أصبح مبنياً على التحالف وعلى تعاون المتنافسين، فهو بذلك أداة تواصل للتكيف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العولمة، وهو أداة لاكتساب القدرة على التطوير والتحسين والتجديد.

وهكذا فإن مفهوم الاندماج المصرفي يتضمن العديد من العناصر أهمها ما يلي:

– عنصر الاتحاد والمزج والاختلاط بين البنوك المندمجة وذوبان كلٍ منها في الآخر.

– عنصر التحالف والمشاركة والتعاون والتفاعل بين البنوك المندمجة كل منها في الآخر، وتحقيق المصالح وحماية المكتسبات.

تعريف الاندماج المصرفي: يعطي الاقتصاديون تعاريف متعددة للاندماج المصرفي ولكنها تنصب جميعها في نفس المعنى.

– فمن الاقتصاديين من يعرفه بأنه تحركُ جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر، لإحداث شكلٍ من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيانٍ أكثر قدرةً وفاعليةً على تحقيق أهدافٍ كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج[3].

ومن الاقتصاديين من يعرّف الاندماج المصرفي بأنه اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارةٍ واحدة. وقد يؤدي هذا الدمج إلى زوال كافة البنوك المشاركة في تلك العملية وظهور كيانٍ مصرفيٍ جديد له صفته القانونية المستقلة وهو ما يطلق عليه" consolidation ". أما إذا ترتب على عملية الدمج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المدموج، ويلتزم بكافة التزاماته من قبل الغير فيطلق على تلك العملية "merger". من ناحية أخرى قد يكون الدمج جزئياً من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية للبنوك وهو ما يعرف بالاستحواذ "Acquisition"[4].

وتتنوع الدوافع التي تقف وراء عمليات الاندماج والتملك، تبعاً للأهداف المراد إنجازها لدى القائمين على هذه العمليات، ويتصدر الحجم الكبير للكيان الجديد تلك الدوافع أو الأسباب، بما يوحي بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين.

ويمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى عدة أنواع وفقاً لما يلي[4]:

1- وفقاً لطبيعة النشاط: يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى:

- الدمج الأفقي Horizontal merger : وهو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها، كالبنوك التجارية، أو بنوك الاستثمار، والأعمال، أو البنوك المتخصصة...إلخ. وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لها.

- الدمج الرأسي Vertical merger : هو الدمج الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المحافظات، وبنك رئيس في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير. ويتم ذلك بصفة خاصة في حالات البنوك المتخصصة.

- الدمج المختلط Conglomerate merger : هو الدمج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة.

2- وفقاً للعلاقة بين أطراف عملية الاندماج: يمكن تقسيم الدمج المصرفي إلى:

- الدمج الطوعي Voluntary merger: هو الدمج الذي يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، ومن ثم يقوم البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج أو القيام بشراء أصوله.

- الدمج القسري Involuntary merger:وهو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية حيث يتم هذا النوع من الدمج بين بنك متعثر وآخر ناجح،وغالباً ما يتم عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج.

- الدمج العدائي Hostile merger: وهو الدمج الناتج عن قيام أحد البنوك (البنك المغير) بالاستيلاء على أسهم أحد البنوك المستهدفة (البنك المستهدف) دون الاهتمام بموافقة إدارة البنك المستهدف من عدمه. وغالباً ما يتم دون موافقته، من خلال عرض سعر مغري للمسهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة.وإن نطاق عمليات الدمج لا يمكن أن ينحصر داخل حدود الدولة فقط، بل يمكن أن يتعداه إلى الدول الأخرى cross-border.

منافع وتكاليف الاندماج المصرفي:

يمكننا التعرف على منافع و تكاليف عملية الاندماج المصرفي بتقديم دراسة مختصرة لعملية دمج مصرفين**(A),(B)** وباستخدام المعادلات التالية[5]:

أولاً: المنافع:

تتمثل المنافع المترتبة على عملية دمج مصرفين (B) & (A) في الفارق بين مجمل القيمة الحالية للمصرفين بعد الدمج ومجموع قيمتهما معاً قبل الدمج بحيث يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$p = value(A+B) - value(A) - value(B)$$

ثانياً: التكاليف:

تتمثل التكاليف المترتبة على دمج المصرفين في الفارق بين المبلغ المدفوع للمصرف المدموج (B) وقيمته كمصرف مستقل وذلك من خلال المعادلة التالية: $E = price(B) - value(B)$

إنما يتوقف تقدير الكلفة على كيفية تقاسم منافع الدمج بين مالكي المصرف الدامج (A) والمصرف المدموج (B) وكذلك على كيفية تمويل عملية الدمج نقداً أو بتبادل الأسهم أو بالاثنين معاً.هذا وتعد الكلفة بالنسبة إلى المصرف (B) كناية عن العلاوة المدفوعة له (premium) مع الأخذ بالحسبان أنه سيسعى إلى تحقيق أكبر قيمة ممكنة لهذه العلاوة، في حين أنها تعد قيمة الشهرة (good will) التي سيسعى المصرف (A) إلى خفضها وبالتالي تكون عملية الدمج مجدية حين تتجاوز المنفعة الكلفة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$P - E = \left(value(A+B) - value(A) - value(B)\right) - \left(price(B) - value(B)\right) \succ zero$$

$$P - E = value(A+B) - value(A) - price(B) \succ zero$$

دوافع الاندماج المصرفي:

1- اقتصاديات الحجم الكبير:

يؤدي الاندماج عادةً إلى تجميع الموارد والإمكانات في مؤسستين، بحيث تكون العائدات الكلية الناجمة عن الجمع تتجاوز العائدات الكلية للمشتركين قبل الاندماج، وإن وصف النتائج يكون كتأثير (5=1+2+2)، وتعني هذه المعادلة أن دمج المؤسستين سيكون أكثر ربحية من مجموع أرباح كل منهما منفردةً وذلك بفعل التناغم 'synergy' حيث 1 تعبير عن مزايا الاندماج المصرفي. وهذا التعبير ليس مصطلحاً اقتصادياً أو مالياً وإنما هو مصطلح فيزيائي، ويعني التفاعل الناجم عن مادتين لتوليد مادة جديدة أكثر فاعلية وأقوى من حيث الأثر، وتشير دراسة قامت بها مؤسسة جي بي مورجان (J.P.Morgan)[6] تظهر أن الحجم يترك آثاراً على مضاعفات العائدات لدى الشركات الكبيرة، ويكون قليلاً بالنسبة إلى الشركات الصغيرة ذات المعدل المماثل من النمو.

والمزايا التي تحصل عليها المصارف الكبيرة هي على الشكل التالي[6]:

- القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عالٍ، بسبب زيادة قدرة المصارف المندمجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية.
- المنافسة عالمياً، وثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج، ليست بإمكان المصارف الصغيرة الحصول عليها، علاوةً على أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاقية بازل.
- حماية أموال المودعين.
- كون المنافسة في العمل المصرفي في الدول المتقدمة دفعت الكثير من المصارف إلى البحث عن وسائل لتقليل التكاليف، من خلال التوسع في الحجم للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

– كون المصارف الضخمة توحي بالثقة لدى العملاء والمتعاملين معهم، ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، وكذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مقصورة على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين.

– كون العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هي أكثر تماسكاً وتشابكاً مما كانت عليه سابقاً وهذه الحالة تجعل من السهولة انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والمصارف الدولية، لذا يعد الاندماج أحد أهم الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها المصارف المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات، وبسبب من عدم قدرتها على تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال التي تحددها السلطات النقدية.

2– الدوافع الاقتصادية[6]:

إن دوافع الربح هي الحافز الذي يسيّر المجتمعات الرأسمالية ولا يخرج العمل المصرفي بمجمله على هذه القاعدة، وهذا ما يدفع المصارف إلى الاندماج. فحصيلة الأرباح للمصارف المدموجة ناجمة عن تحقيق وفورات الحجم Economies of Scale ، التي كثيراً ما يتم تسويغ عمليات الاندماج من خلالها، وكذلك الحجم الأمثل للمصارف Optimum size of Banks، إذ إن الاندماج يؤدي غالباً إلى تمكين الوحدة الناتجة عن الاندماج من تخفيض تكاليفها عن طريق إغلاق بعض الفروع المتشابهة.وإن مفهوم وفورات الحجم يعتمد على شكل منحى الكلفة الذي يحدد قيمتها عند كل مستوى من الناتج، وفي الشكل رقم (1) يوضح منحنى (AC) متوسط الكلفة لكل وحدة من الناتج عند مستويات مختلفة من الأرباح،والمنحنى المتقطع يوضح الكلفة الحدية(MC) وهي الكلفة الإضافية عند إنتاج وحدة إضافية، فخلال المسافة (QA) توجد وفورات الحجم، ثم يرتفع فوقه، بعد تقاطعهما، عندئذٍ تحصل لا وفورات الحجم.

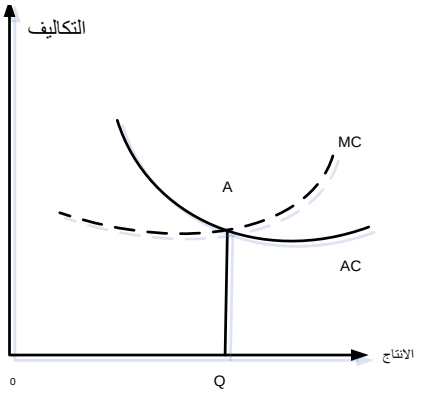

الشكل (1) منحنيات التكاليف المتوسطة والحدية

المصدر: Compbell R. McConnel and Stanley L. Brue. Microeconomics. Principles, Policies, (Thirteenth Edition. New York, NY, Inc, 1999), p168.

من الشكل نقول: إنه يمثل مصرفاً واحداً عندما يتغير مستوى الناتج ، وبعد الاندماج بين مصرفين فإن منحنيات الكلفة لكل منهما، وعبر مديريات الإنتاج الطبيعية تظهر وفورات الحجم، وهذا يحدث بشكل تلقائي عند مضاعفة حجم المصرف إلى ما هو أقل من الكلفة المتوسطة الجديدة (AC1+AC2)وعند كل مستوى من الإنتاج، و يكمن السبب في الحاجة إلى فترة زمنية مناسبة حتى يمكن مواجهة المشكلات المتعلقة بالتنظيم، وتوفير الإدارة ذات الكفاءة. إلا أن

الاندماج غالباً ما يؤدي بشكل عام إلى تمكين الوحدة الناتجة عن الاندماج من تخفيض تكاليفها، عن طريق إغلاق الفروع التي تؤدي الخدمات نفسها، ومن ثم تحقيق الوفورات كما هي مبينة في الشكل (2)حيث إن وفورات الحجم تحتاج إلى التمييز بين أنواع التكاليف، إذ لا توجد –كما هو معروف –تكاليف ثابتة إلى الأبد ،فهي تظهر على المديين القصير أو المتوسط، فهناك عوامل غير قابلة للانقسام فإذا لم تستخدم هذه العوامل وفقا لطاقتها المثلى، فإن متوسط الكلفة لكل وحدة منتجة سوف يرتفع واللاوفورات في الحجم. ومن الناحية الاقتصادية يكون الاندماج مجدياً بمقدار ما يقترب به حجم الوحدة المصرفية بعد الدمج من الحجم الأمثل، ويكون الاندماج المصرفي عكس ذلك بمقدار ما يبتعد عن الحجم الأمثل.

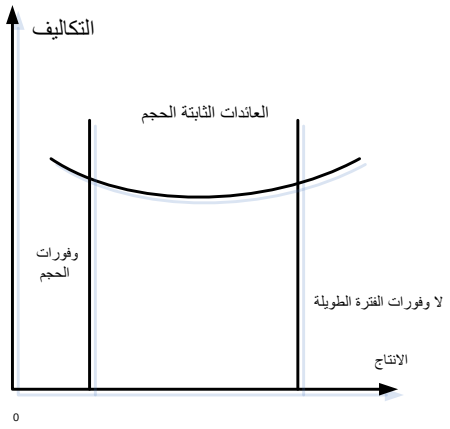

الشكل رقم (2) وفورات الحجم واللاوفورات

المصدر: Compbell R. McConnel and Stanley L. Brue. Microeconomics. Principles, Policies, (Thirteenth Edition. New York, NY, Inc, 1999), p169.

3- الدوافع المالية والضريبية[7]:

إن التطور الاقتصادي لا بد أن يرافقه تطور في مجال متطلبات حجم التمويل، لذا يكون من الضروري وجود المؤسسات المالية القادرة على تحقيق ذلك، واستناداً إلى هذه الصورة تقف هذه الدوافع وراء الكثير من حالات الاندماج المصرفي، فالشركة الصغيرة تواجه صعوبة في الحصول على رأس المال عندما تحتاج إليه عند الضرورة، كذلك تفتقر إلى الاسم التجاري لمواجهة السوق، وحتى تستطيع تحقيق ذلك فإنها تندمج مع شركة أخرى لديها ودائع مالية فائضة.

أما الدوافع الضريبية المشجعة بالنسبة إلى حالات الاندماج فتحصل عندما تكون هناك شركة معينة لا تستطيع دفع ضرائب متراكمة عليها، في هذه الحالة تكون هدفاً لشركة أخرى من خلال الاستحواذ عليها، وكان هذا السبب المتفق عليه في عملية الاندماج التي حصلت بين مجموعة المواد الكيميائية AKZO من هولندا، وNobel من السويد عام 1993 عندما أعطت الأولى الثانية فرصة لإعادة تمويل ديونها الكثيرة بكلفة فائدة منخفضة[1].أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ألغى قانون الإصلاح الضريبي الأمريكي لعام 1995 كثيراً من المزايا الضريبية المتصلة بعملية الاندماج والاستحواذ[5].

4- تطبيق أحدث التقنيات:

يؤدي الدمج إلى زيادة حجم البنك المندمج وبالتالي زيادة حجم المبالغ المخصصة لعمليات البحث والتطوير، الأمر الذي يمكن البنك من تطبيق أحدث التقنيات المستخدمة في مجال الخدمات المصرفية التي تؤدي بدورها – في حال زيادة حجم الأعمال– إلى تحقيق وفورات الحجم[8].

5– مواجهة سياسة التحرر العالمية:

يعد الاندماج أحد الأساليب أو الوسائل التي يمكن للمؤسسات المصرفية اللجوء إليها لمواجهة ما فرضته سياسة التحرر العالمية والتي أرستها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من مبادئ والتزامات يتجلى أهمها في النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية المتماثلة بالإضافة إلى ما فرضته اتفاقية بازل وهو معيار كفاية رأس المال لا يقل عن 8% من قيمة الالتزامات المصرفية لأي بنك آخذاً في الحسبان الأصول الخطرة للبنك[9].

6– تشكيل وحدات مصرفية ضخمة برؤوس أموالها لمواجهة الأزمات المالية العالمية[10]:

وأبرز مثالٍ على هذه الأزمات هي الأزمة المالية الأمريكية والتي كانت ضعف الرقابة المصرفية من أهم أسبابها،فقد كان هناك توسع كبير في القروض العقارية اعتماداً على الارتفاع الكبير لأسعار العقارات، ولكن مع تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة تراجعت أسعار العقارات من جهة، وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك من جهة أخرى. وبالتالي وجدت البنوك نفسها غير قادرة على بيع العقارات لأن قيمة هذه العقارات قد أصبحت أقل بكثير من قيمة القروض. وكان من أهم نتائج هذه الأزمة[11]:

–إفلاس (ليمان براذرز) رابع بنك استثماري أمريكي.

–خسائر هائلة لشركة التأمين (إيه أي جي) الأمريكية.

–تدخل الدولة لحل الأزمة عن طريق خطة الإنقاذ تقوم على إنشاء صندوق لشراء الديون المتعثرة من المؤسسات المالية بمبلغ 700 مليار دولار.

–انتقال الأزمة عالمياً إلى الأسواق الأوروبية ومنها إلى الأسواق الأسيوية فالأسواق العربية.

مزايا الاندماج المصرفي[12]:

يمكننا تلخيص المنافع التي يحققها الاندماج المصرفي بالأمور التي يتضمنها الشكل رقم(3):

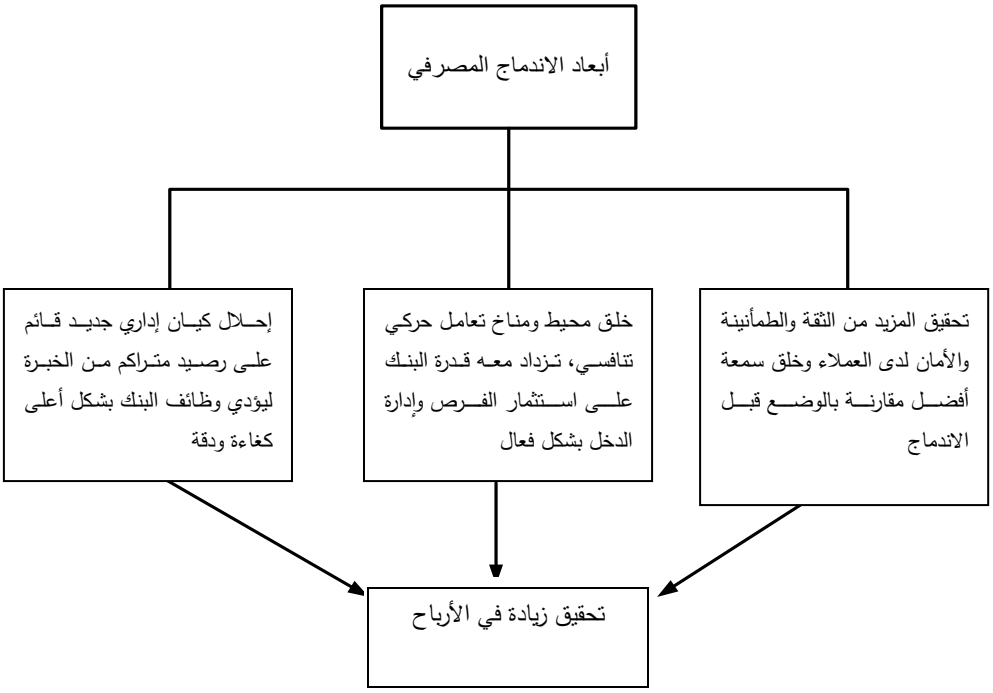

الشكل رقم (3) أبعاد الاندماج المصرفي[13]

ويمكن تعداد هذه المنافع على التوالي:

– إيجاد وحدات وكيانات بنكية كبيرة تستطيع مواجهة البنوك الأجنبية، كما يترتب على دمج البنوك الصغيرة في كيان كبير تحسين أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل.

– تعزيز القدرة التنافسية للبنك بعد الاندماج من خلال جعله أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستغلال مزايا الانترنت والتجارة الإلكترونية، إضافة إلى توسيع نطاق تعاملات البنك في كافة الأسواق المحلية والخارجية.

– تؤدي عمليات الاندماج إلى إيجاد كيانات بنكية كبيرة تسهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية مما يسهم في النمو الاقتصادي للدولة.

– يؤدي الاندماج إلى رفع كفاءة المؤسسات المالية، وزيادة قدرتها على المنافسة، ومواجهة التحديات المتعلقة بتحرير الخدمات المالية في ظل اتفاقية (الجات) وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية منذ عام 1995 ، والتي يكون الفيصل فيها بالنسبة للعملاء هو جودة ونوعية الخدمات المقدمة.

– زيادة قدرة البنك على النمو والتوسع، وفتح فروع جديدة.

– الارتقاء بالمناخ التنظيمي وتطوير النظم الإدارية.

– زيادة قدرة البنك على تمويل المشاريع المختلفة، وتنويع النشاط المصرفي.

وعلى الجانب الآخر فإن لدمج البنوك مشكلات وتحدّيات، ومن هذه التحدّيات:

- يؤدي إلى تعميق مفهوم الاحتكار الذي يعد من أخطر السلبيات التي تواجهها عملية الاندماج، الأمر الذي يؤثر على مصالح المتعاملين في السوق المحلي، حيث تفرض المؤسسات العملاقة شروطها في تعاملاتها[12].
- في بعض حالات دمج البنوك الضعيفة مع بنوك أقوى يؤدي إلى خلق بنوك ضعيفة يمكن أن تكون مصدر أزمات مالية، حيث يحذر خبراء مصرفيون من أن التسرع في عملية الاندماج المصرفي بشكل مفاجئ، وبدون إجراء الدراسات الوافية والمسبقة للمراكز المالية ومحافظ الديون، وحالات التعثر يهدد بتضخم مشاكل البنوك المدمجة.
- الاستغناء عن بعض الموظفين والعاملين في المصارف المدمجة.
- صعوبة دمج الثقافات وأساليب العمل.
- من مزايا التخصص وتقسيم العمل السرعة في إنجاز الأعمال، ولكن نتيجة العلاقة العكسية بين الاندماج المصرفي والتخصص، فهذا سيكون عاملاً للتأخر بإنجاز الأعمال المصرفية.

البيئة العالمية وعمليات الدمج والتملك الحاصلة[6]:

إن المتغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي تعمل على تغيير طبيعة عمل الاقتصاد العالمي، وتطرح تطورات على صعيد السياسات الاقتصادية. فقد اتسم الاقتصاد العالمي منذ سنوات بسمة تحرير التجارة والاستثمار، وعملية انتقال رؤوس الأموال والاتجاه نحو العولمة، ثم هناك التطور الهائل في الابتكارات التقنية في قطاع الاتصالات، والخدمات الإلكترونية والخدمات المصرفية في ظل النمو الحاصل في استخدام التجارة الإلكترونية والإنترنت، مما يفرض تغيير متواصل في الأنماط المختلفة للمعاملات المصرفية. ويصاحب كل ذلك توجه متنامٍ نحو التكتل والوحدوية الاقتصادية في عدد من مناطق العالم الرئيسة. وإن كل هذه تعمل على تشجيع ظاهرتي الاندماج والتملك بين الشركات العالمية لا سيّما داخل القطاع المصرفي، سواء أكان ذلك داخل حدود الدولة الواحدة أو عبر الحدود، أو كان تكاملاً عمودياً أو أفقياً.

وفي الواقع، شهدت الأسواق المالية والمصرفية العالمية على امتداد السنوات الأخيرة، سلسلة من عمليات الدمج والحيازة التي استحوذت على الاهتمام نظراً لحجمها، حيث بدأنا نشهد ولادة مصارف عملاقة (mega bank)، وأيضاً لتأثيرها على الأسواق المالية العالمية والتي اعتمدت سياستها على استراتيجيات بعيدة المدى أكثر من اعتمادها على الحسابات المالية القصيرة المدى.وقد بلغت قيمة عمليات الاندماج المصرفي عام 1998 حوالي تريليون دولار بزيادة نسبتها 54% عن عام 1997، منها 1.62 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تمثل حوالي 1400 صفقة اندماج، و700 صفقة في أوروبا بزيادة 30% عن قيمة الصفقات عام 1997[6]. ولم تقتصر حالات الاندماج المصرفي على الدول المتقدمة اقتصادياً، بل شهدت كثير من الدول النامية حالات اندماج وذلك في أمريكا اللاتينية، في الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، وفي آسيا، في الصين وغيرها.

ومن أهم عمليات دمج البنوك الحاصلة على المستوى العالمي ما يلي:

- الاندماج بين كميكال بنك وتشايس منهاتن لتكوين تشايس منهاتن.
- الاندماج بين فيرست يونيون وفيرست فيدلتي لتكوين فيرست يونيون.
- الاندماج بين دويتشه بنك وبنك سورجان جرينفل.
- الاندماج بين بنك طوكيو وبنك ميتسوبيشي بقيمة 850 مليار دولار.
- الاندماج بين دوتشيه بنك الألماني وبانكرز تراست الأمريكي، حيث بلغت قيمة الصفقة 2 مليار دولار.

• الاندماج بين سوسيته جنرال وباريبا الفرنسيين لتكوين بانكوناشيونال دي باريس بأصول قدرها تريليون دولار.

وقد تبنت عناصر السوق المالية الأوروبية (المصارف والمؤسسات المالية) خيارات الاندماج بشكل متصاعد سواء من حيث العدد أو القيمة للصفقات، وجاء ذلك انسجاماً مع التغيرات البنيوية في حجوم المصارف، تبعاً لإزالة القيود في الكثير من دول الاتحاد، وقادت تلك العمليات المصارف الكبيرة للخروج من سوق التجزئة (أي تقديم الخدمات المصرفية من خلال الفروع لصغار العملاء) إلى سوق الجملة المصرفية (مجالات صيرفة الاستثمار) ومواجهة الاندفاع المتزايد في الطلب على الخدمات الاستثمارية المصرفية. وهذا ما يظهره الجدول رقم (1).

الجدول (1) عدد عمليات الاندماج والتملك وقيمتها المحلية وعبر الحدود للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1990–2001) بوصفها متوسطات

مليون يورو

البيان / السنوات	صفقات المصارف المحلية		صفقات المؤسسات المالية المحلية الأخرى		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية عبر الحدود	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1997–1990	61	476	17	311	8	247	14	58
2001–1998	66	1346	14	1131	13	1062	7	605
2001–1990	64	862	15	549	12	606	9	471

المصدر: European Central Bank,Annual Report,2001,138

الاندماج المصرفي في العالم العربي[12] :

يملك العالم العربي ما يزيد على 450 مصرفاً (تجارياً واستثمارياً ومتخصصاً وإسلاميا)، يعمل فيها أكثر من 370 ألف موظف، ولديها شبكة واسعة من الفروع يبلغ عددها نحو 150000 فرع. وقد حققت تلك المصارف نمواً قارب 20% عام 2006 بعدما كان نحو 18% عام 2005. حيث وصلت قيمة الموجودات الإجمالية إلى نحو 1249 مليار دولار، وزيادة مؤشرات الودائع الإجمالية بنحو 17% مقابل 13.5% عام 2005 بحيث بلغت 756 مليار دولار، وزيادة محفظة القروض الإجمالية بنحو 22.3% بحيث بلغت 604 مليارات، وفي القاعدة الرأسمالية بنحو 32% بحيث بلغت 115 مليار دولار، وارتفع النمو المصرفي عام2006 بمقدار نقطتين مئويتين عن العام 2005.وقد تصدّر القطاع المصرفي الإماراتي قائمة القطاعات العربية الأكثر نمواً في موجوداتها بنسبة تجاوزت 60%، تلاه العراق 30%، السودان 25%، فلسطين وليبيا 20%، البحرين ومصر18%، قطر17%، اليمن16%، ثم الأردن والمغرب والكويت وتونس وسورية ولبنان بنسب تدرجت من 15 إلى 3%. فيما أشارت إحصاءات إلى أن المصارف العربية حققت مجتمعة أرباحاً قياسية بلغت قيمتها نحو25% مليار دولار عام 2006 مقابل 20 مليار عام 2005، وبذلك بلغ معدل العائد على الموجودات 2% والعائد على الأموال الخاصة21.7%.وبالمقارنة مع البنوك الأجنبية أشارت دراسات غربية إلى ضآلة حجم المصارف العربية بالمعايير العالمية، إذ باستثناء عدد محدود منها، فإن معظمها عبارة عن وحدات صغيرة الحجم ومحدودة الرأسمال، حيث لا يحتل أي مصرف عربي مكانه بين المصارف المئة الأولى في العالم سواء من حيث الموجودات أو من حيث رأس المال، حيث يلاحظ أن أكبر بنك في المنطقة العربية من حيث رأسماله هو

البنك السعودي الأمريكي لذي لم يتجاوز ترتيبه 147 عالمياً عام 2000. وأضافت انه رغم أن عدد المصارف العربية التجارية يبلغ 267 مصرفاً وإجمالي موجوداتها – بحسب بيانات اتحاد المصارف العربية– تجاوز تريليون دولار في عام 2005، إلا أنها مبالغ ضئيلة، مقارنة بالمصارف العالمية، أو حتى بمصرف عالمي واحد، فهي على سبيل المثال، بالكاد تقترب من إجمالي موجودات "دوتيشه بنك" الألماني في السنة نفسها، الذي يبلغ عدد العاملين فيه 66 ألفاً يعملون في 73 دولة، كما أنها تمثل 70 % فقط من إجمالي موجودات "بنك يوبي إس" و "سيتي بنك" معاً [12].

وأشار باحثون إلى أن جوانب الضعف في الهيكل المصرفي العربي تتمثل في صغر حجم المصارف مقارنة مع المصارف الأخرى المحلية والدولية، وانتشار ظاهرة الكثافة المصرفية الزائدة، التي لا تتناسب مع حجم الاقتصاد، أو السوق المصرفية، أو عدد السكان، أو حجم القطاع المصرفي العربي ككل، إلى جانب ارتفاع نصيب عدد قليل من مجمل الأصول المصرفية الأمر الذي يحد من المنافسة، فمثلاً يملك بنك قطر الوطني 45.2% من إجمالي أصول المصارف القطرية، وفي مصر تمتلك أربعة مصارف تجارية حكومية 70% من إجمالي أصول المصارف التجارية العاملة في مصر، ويملك البنك الأهلي التجاري والبنك السعودي الأمريكي وبنك الرياض حوالي 57% من إجمالي أصول القطاع المصرفي السعودي، فيما تملك خمسة مصارف إماراتية أكثر من نصف إجمالي أصول المصارف العاملة في الدولة.

وفي هذا السياق ذكر تقرير مؤسسة "ستاندردأندبورز" حول تقييم مجموعة من أهم المصارف العربية، وصفتها بأنها "مصارف تقليدية جداً، وغير راشدة بصورة كافية لمواجهة المنافسة الأجنبية، إضافة إلى معاناتها من التشرذم، وعجزها عن توفير احتياجات تمويل المشاريع العملاقة والصفقات الضخمة، وأنها مرشحة لمواجهة مصاعب جمّة مع انفتاح الأسواق العربية عاجلاً أم آجلاً"[12].

وقد أدت جوانب الضعف السابقة، إلى جانب التحديات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة، لا سيّما التكتلات كالاتحاد الأوروبي واتحاد دول شمال أمريكا للتجارة الحرة، وظهور منظمة التجارة العالمية، إلى جانب التطور الكبير للصناعة المصرفية العالمية، إلى صعوبة عمل الوحدات المصرفية الصغيرة التي تخدم متطلبات اقتصادها المحلي، خاصة في ظل حالات التذبذب الاقتصادي التي تحدث على فترات مختلفة وتؤدي في بعض الأحيان إلى تعرضها لمشكلات لا تستطيع هذه البنوك ذات الموارد المالية المحدودة على حلها. كل هذه العوامل أدت إلى اتجاه بعض البنوك العربية الصغيرة والمتوسطة – سواء بشكل اختياري أو قسري من جانب الحكومات–إلى الاندماج مع بعضها بعضاً لتشكيل كيان مصرفي أكبر وأضخم قادر على المنافسة في ظل ما يسمى بالاقتصاد الجديد. هذا وقد شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة العديد من موجات الاندماج المصرفية منها على سبيل المثال، اندماج البنك الأهلي العُماني في بنك مسقط، وبنك عُمان والبحرين والكويت في بنك عمان التجاري، واندماج بين الشركة الأردنية للاستثمارات المالية وبنك فيلادلفيا للاستثمار، وبين بنك الأعمال والبنك الأهلي الأردني، بالإضافة إلى قيام البنك العربي بشراء بنك عمّان للاستثمار. وفي مصر تم اندماج بنك الاعتماد والتجارة، وبنك مصر، وثلاثة عشر مصرفاً من بنوك التنمية في المحافظات مع البنك الوطني للتنمية، والبنك العربي الأمريكي نيويورك مع البنك الأهلي المصري، ودمج البنك العقاري المصرفي المتحد وبنك النيل في كيان مصرفي واحد، في شكل شركة مساهمة مصرية تحت اسم "المصرف المتحد".وفي المغرب: تم الاندماج بين بنك الشعب المركزي والاعتماد الشعبي للمغرب مع مجموعة البنوك الشعبية.وفي

تونس: تم الاندماج ما بين بنك تونس والإمارات للاستثمار مع الاتحاد الدولي للبنوك، كذلك البنك القومي للتنمية السياحية، وبنك التنمية للاقتصاد التونسي مع الشركة التونسية للبنك[15].

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- يعد القطاع المصرفي دعامة أساسية لبناء الاقتصاديات العربية، بوصفه المنصة التمويلية الأولى والرئيسة للأنشطة الاستثمارية، وقاطرة النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشكل إلى جانب التجارة والاستثمار الأقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور الاقتصادي العربي الحقيقي. ونتيجة للتوسع الكبير في التجارة الدولية والتبادل الاقتصادي بين بلدان العالم وما يستدعيه ذلك من وجود مصارف ذات قاعدة رأسمالية ضخمة لتقديم الخدمات المصرفية اللازمة بكفاءة وفعالية، إلى جانب تحرر البنوك في ظل مفهومها التقليدي، لتقوم بكافة الأعمال والخدمات المصرفية، من تمويل وتجارة ومساهمة وإنشاء وإدارة واستشارات، واستثمار وغيرها. كل ذلك جعل من غير المستغرب ألا يمر يوم إلا ونسمع عن موجة من عمليات الاندماج الجديدة بين مصارف مختلفة، لتشكيل مؤسسات مالية عملاقة تحاول مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة.

2- إن اندماج المصارف العربية مع المصارف الأجنبية سيساعد هذه المصارف على الحصول على التقنية، وإيجاد مصادر خارجية للتمويل، وضمان التسويق الخارجي للمصارف العربية.

3- يعدّ دخول المصارف العربية إلى أسواق التمويل الدولية تطوراً مهماً وضرورياً في توسيع نطاق التمويل للاقتصاديات العربية، وفي الوقت نفسه في إيجاد قنوات مناسبة لتوظيف فائض الأسواق لدى بعض المصارف العربية المحلية.

4- يعد الدمج بمختلف أشكاله إحدى الوسائل الرئيسة لإيجاد كيانات مصرفية عملاقة قادرة على امتصاص الصدمات من خلال تحقيق الانتشار الجغرافي للبنك وتنوع خدماته، وعدم تركزها في نشاط واحد، مما يخفض من حدة تركز المخاطر ويزيد من متانة المصرف، واستيعاب الأزمات الطارئة الحادثة من نشاط معين أو حتى سوق محدد بذاته، وتوفير إمكانيات أكثر لاستحداث وتطوير أساليب للوقاية أو حتى تطبيق القائم منها على نطاق واسع وشامل.

5- إن اندماج البنوك المتوسطة والصغيرة الحجم في بنك واحد ضخم يساهم بدعم السوق والقدرة على المنافسة خصوصاً مع دخول بنوك أجنبية عملاقة مجالات المنافسة المصرفية العربية، كما أن اتساع القاعدة الرأسمالية يساعد تلك البنوك المندمجة على ربط العديد من اقتصاديات الدول مع مركزها الرئيس، وبالتالي مع اقتصاد بلادها مما يساعده على دخول الأسواق العالمية ويقوي من قدراته التنافسية.

6- إن الدمج الناجح هو الذي يؤدي إلى قيام كيان جديد يفوق في قيمته مجموع قيم أجزائه. ومن المتوقع أن تؤدي عملية الدمج الناجحة إلى تحقيق وفورات في الحجم، وتخفيض الكلفة والمخاطر، وزيادة في العوائد والأرباح.

7- من وجهة نظرية وعملية، فان دمج المصارف قد أثبت أنه عملية إيجابية تعود بالنفع على القطاع المصرفي بصورة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، وان كانت آثاره ستبرز أكثر في المرحلة المقبلة نظراً إلى أن عملية الدمج تتطلب تكاليف على المدى القصير، الأمر الذي يخفض من الأرباح المباشرة، والتي تتطلب وقتاً لتحقيق الوفورات في الحجم.

8- إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للمصارف الأجنبية التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية، وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل استراتيجي في إقامة تحالفات استراتيجية ترتكز على عمليات الاندماج والتملك.

التوصيات:

1- من الضروري جداً تحقيق عمليات الاندماج المصرفي ضمن الدول العربية سواء كان هذا الاندماج سيتم بين المصارف المحلية للدولة الواحدة أو بين مصارف عدة دول، وذلك بعد التحديات التي ستواجهها المصارف العربية، وخاصة بعد تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية، وكذلك ضرورة أن تلتزم المصارف المركزية في الدول العربية بمعايير بازل وأفكارها واتفاقياتها بعد أن وافقت على تطبيقها.

2- ضرورة خلق تكتلات مصرفية عربية عملاقة للوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل الحديث، لتوفير الاحتياجات التمويلية الضخمة على المستوى العربي جنباً إلى جنب. وفي ضوء التطبيق التدريجي لمنظمة التجارة الحرة بين الدول العربية، فالمصارف الكبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة التي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه التجاري والاقتصادي العربي المشترك.

3- على المصارف السورية الاستعداد لمواجهة التغيرات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية والتعامل معها بجدية وذلك من خلال ما يلي[16]:

- اعتماد مفهوم الصيرفة الشاملة لمالها من أثر مهم في التنمية الاقتصادية.
- مواكبة التوجه العالمي نحو زيادة حجم المؤسسات المصرفية عن طريق الاندماج بين المصارف.
- خلق متابعة المستجدات الحاصلة على الساحة الدولية والاستفادة من التكنولوجيا المالية.
- خلق مناخ استثماري جاذب من خلال تطوير النظام المصرفي السوري.

4- ضرورة التحرك قدماً في عملية الاندماج فيما بين المصارف العربية لتكوّن وحدات أقوى وأكثر فعالية، وهذا من شأنه أن يزيد من حجم هذه المصارف لتكون قادرة على توفير خدمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية المصرفية والاستثمارية بتقنية متطورة وتكاليف منخفضة[17].

5- وبالنسبة للدول العربية، فهي مدعوة لتعزيز قدرة القطاع المصرفي والمالي فيها على المنافسة من خلال الإسراع في مسيرة الإصلاح في هذا القطاع. كما يتعين الإسراع بتحرير التعامل المصرفي والمالي عبر حدود الدول العربية كشرط مسبق لخلق سوق رأسمالية عربية حقيقية[17].

6- ضرورة الاهتمام بتقوية قاعدة رأس مال البنوك الخاصة وزيادة حجم أصولها، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.

7- إن الاندماج المصرفي ينبغي أن يؤدي إلى التحول نحو البنوك الشاملة التي تقدم كافة الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة والاستثمارية من خلال بنك واحد، وذلك كخطوة مهمة من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية، ويكون ذلك بتنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودة تلك الخدمات، وسرعة أداء الخدمات، ودقة المعاملات. خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد العالمي الجديد يعتمد على المعلومات وسرعة، وفورية الاتصال[18].

8- السماح بدخول مؤسسات مالية مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية، سوف ينعكس على تطور الجهاز المصرفي بصفة عامة، ويخلق ديناميكية بين النوعين[18].

خاتمة:

أصبح الاندماج المصرفي واحداً من ضرورات العصر الذي نعيش واقعه وتياراته الاجتياحية الآن، فقد كان لتسارع المتغيرات العالمية خلال العقدين الأخيرين والتي كان من أبرزها التدويل، والعولمة، وتحرير التجارة في الخدمات والاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أثر واضح في تسارع عمليات الاندماج و التملك على كافة الأصعدة خاصة على الصعيد المصرفي[19] . ورغم كونه أحد الأدوات الرئيسة التي يتعين أن تلتفت إليها كافة البنوك العربية، إلا أن ثقافة الاندماج لا تزال بعيدة المنال، حتى على بعض الذين مارسوه، وهو ما دعا الخبراء والمتخصصين إلى المطالبة بها، وإلى التأكيد على ضرورة الانتباه إليها، حيث لا يكفي فقط القيام بعمليات الدمج المصرفي، بل إن أحد متطلبات ومؤكدات نجاحه، هو وجود ذلك النوع الفريد من ثقافة الاندماج.... وباعتبارها ثقافة الوعي والإدراك والفهم لطبيعة ومحتوى ومضمون الاندماج المصرفي.

المراجع:

[1]حماد، طارق عبد العال. *التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك*، الدار الجامعية، مصر،2002.

[2]شحاتة، إبراهيم. *القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)* ، اتحاد المصارف العربية، 2000.

[3]حنين ،جورج إسحق.*الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة*. وزارة المالية، مصر 2008/9/7.2007/10/6

<http://www.mof.gov.eg/Arabic/research/banking%20merger>

[4]النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، المجلد السابع والثلاثون،2007/10/5.

<http://www.alexbank.com/nashra-2005.goc>

[5]سفر، أحمد. *الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية*، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008.

[6]العيساوي، عبد الكريم. *الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أنموذجاً)*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.

[7] بيدس،حسان فوزي.*الاندماج المصرفي- الفوائد و السلبيات* .منتديات الاقتصاد و العلوم الإدارية 2008/11/5.2005/11/2

<http://vb.arabsgate.com/archive/index.php/t-452089.html>

[8]اتحاد المصارف العربية، *القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج و التملك (تجارب و خبرات)*، 2000.

[9]موسى، محمد إبراهيم. *اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة*، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2008.

[10] قصاص،محمود. *آثار واسعة للأزمة المالية الأمريكية* .لندن2008/11/4.2008/11/20

< http://news.bbc.co.uk/hi/Arabic/business/defaut.stm>

[11]بورصة وول ستريت تتهاوى في ظل الأزمة المالية الأمريكية.صحيفة الشعب اليومية2008/11/16 2008/11/20،

<http://arabic.people.com.cn/31659/index.htm1>

[12]العثيم، أحمد. *البنوك الخليجية... المحقق والمراد تحقيقه*.2008/11/10

>jazirah.com.sa/2007jaz/jan/11/rj7.htm<http: // www.al-

[13]الهاشمي ،كارولين محمود خان. *الاندماج المصرفي و أبعاده*.جامعة الملك عبد العزيز2007/10/16 2008/10/5.

< http://www.economics.kaau.edu.sa/dean/ckhan/file.asp?id=2744>

[14] القطاع المصرفي العربي بين تحديات العولمة وضرورات الاندماج. 2008/10/19

<http//www.awsat.com/details.asp?section=6&article=416334&issueno=10374>

[15]العاني، قتيبة عبد الرحمن. *البنوك الخليجية و ضرورة الاندماج*.جريدة البيان الإماراتية2008/11/10.2006/11/17

<http://www.4eqt.com/vb/thread3253.html >

[16]د. سعيد، أسامة، *ضرورة انتقال المصارف السورية من مصارف تقدم خدمات قطاعية متخصصة إلى مصارف تقدم خدمات متنوعة*.الاقتصادية،سوريا2008/11/7.2006/6/12

<http://www.iqtissadiya.com>

[17]التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة، 2000.

[18]أبو زعرور ،عمار. دراوسي، مسعود. *العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف*.جامعة البليدة،الجزائر2008/11/9.2007/11/29

<http://hakkou.jeeran.com/archive/2007/10/363296.html >